السياسة التمويلية الزراعية في اطار مخططات التنمية الفلاحية و الريفية في الجزائر :دراسة تقييمية

Agricultural Financing Policy within the Framework of Agricultural and Rural Development Plans

هارون ذهبية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 – الجزائر dahbia.haroun@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2026-03-24 تاريخ القبول: 2026-05-14 تاريخ النشر: 2026-06-08

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر ضمن إطار مخططات التنمية الفلاحية والريفية المتبعة منذ مطلع الألفية الجارية .يعالج البحث آليات التمويل والدعم الموجهة لتطوير القطاع، محاولاً إبراز الجوانب الإيجابية التي ساهمت في تحسين الأداء الزراعي، وفي المقابل، تحليل التحديات والعقبات التي واجهت هذه السياسة ومنعت تحقيق كامل أهدافها .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التقارير والبيانات المتاحة .وخلصت النتائج إلى وجود محدودية في تأثير هذه السياسات على بعض الشعب الزراعية الاستراتيجية .كما أظهرت الدراسة قصوراً في استجابة النظام المصرفي لمتطلبات النشاط الفلاحي، إضافة إلى الصعوبات الكبيرة التي يواجهها صغار الفلاحين في الوصول إلى التمويل الكافي لتطوير مستثمراتهم

الكلمات المفتاحية : التنمية الفلاحية والريفية ،النشاط الفلاحي ،النظام المصرفي ،آليات التمويل والدعم

***Abstract*:**

The agricultural and rural development plans implemented since the beginning of the current millennium. The research examines the financing and support mechanisms directed toward sector development, highlighting the positive aspects that improved agricultural performance. On the other hand, it analyzes the challenges and obstacles that faced this policy and hindered the full achievement of its objectives. Using a descriptive-analytical approach based on available reports and data, the study identifies a limited impact on certain strategic agricultural branches. Furthermore, the findings reveal deficiencies in the banking system's ability to meet agricultural requirements, as well as the significant difficulties small-scale farmers face in accessing adequate funding to develop their activities.

Keywords: Agricultural and Rural Development, Agricultural Activity, Banking System, Financing and Support Mechanisms

[1] **المؤلف المرسل:** هارون ذهبية ، **الإيميل: dahbia.haroun@univ-setif.dz**

I - تمهيد :

يعد التمويل الزراعي ركيزة استراتيجية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي ،بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين صافي دخل المزرعة وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمزارع ،وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وتكتسي السياسة التمويلية الزراعية أهمية مزدوجة؛فهي من جهة تشكل للفلاح الأداة الأساسية لمواجهة المخاطر المناخية و التسويقية المحيطة بنشاطه ومن جهة أخرى تمثل للدولة محركا جوهريا لتنفيذ سياساتها الزراعية العامة وضمان الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

وقد شهدت السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر عدة اصلاحات هيكلية أبرزها انسحاب الدولة النسبي من التمويل المباشر خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من الثمانينيات الى نهاية التسعينيات ،بهدف تفعيل دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الزراعية الخاصة .وبموجب قانون النقد والقرض(1990) تحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بنك كلاسيكي يطبق قواعد القرض المصرفي التقليدية الصارمة ،مما نتج عنه تراجع حاد في حجم القروض الممنوحة ،وانعكس ذلك سلبا على معدلات الإنتاج الفلاحي وتدهور البنية التحتية للمستثمرات.

ومع مطلع الألفية الجارية ،فرضت التحديات الاقتصادية والاجتماعية عودةَ تدخل الدولة لإنعاش القطاع بتبني مخططات تنمية فلاحية وريفية متعاقبة بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) سنة 2000 ،الذي أُدمج فيه البعد الريفي سنة 2002 ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) ؛مروراً بسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي (2008-2014) ،وصولا إلى مخطط "فلاحة" (2015-2019) ،وأخيراً مخطط خارطة الطريق (2020-2024). ورغم تباين الأغلفة المالية المرصودة لهذه المخططات نتيجة تقلبات الإيرادات النفطية، إلا أنها ارتكزت جميعا على توليفة من الآليات المالية والتقنية وصيغ القروض المستحدثة كقرض الرفيق وقرض التحدي. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الى معرفة ايجابيات تطبيق السياسات التمويلية الزراعية المتعاقبة لتثمينها وكذلك معرفة معوقاتها للعمل على تجنبها.

1.I- إشكالية البحث :

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة التمويلية الزراعية المعتمدة في إطار مخططات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر في تحقيق أهداف ها الاستراتيجية وتطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2024)

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي ايجابيات السياسة التمويلية الزراعية في إطار مخططات التنمية الفلاحية والريفية، والتي ساهمت في تطوير هذا القطاع ؟
- ما هي أبرز المعوقات الهيكلية للسياسة التمويلية الزراعية التي حدت من فعاليتها ؟

2.I - فرضيات البحث :

- **الفرضية الرئيسية :**

ترتبط فعالية السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) بمدى التوازن بين آليات الدعم الموجه والاحتياجات الميدانية الحقيقية، حيث يبقى أثرها الكلي محدوداً بسبب الفجوة الهيكلية بين شروط الائتمان المصرفي وطبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.

وتنبثق عنها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين

•الفرضية الفرعية الاولى

أسهم تبني صيغ التمويل المستحدثة(قرض الرفيق وقرض التحدي) في إنعاش التمويل الفلاحي كميا خلال الفترة (2000-2024)

. الفرضية الفرعية الثانية.

تشكل المسألة العقارية وطبيعة الحيازات عائقا يحول دون ادماج صغار الفلاحين في حلقة التمويل الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

I.3. - أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تتبع التطور الهيكلي والزمني لأنظمة التمويل والدعم الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)عبر تحليل ا لمخططا ت التنموية المتعاقبة ،وتبيان الجوانب الايجابية والسلبية لهذه المخططات
- مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ البرامج التمويلية المدعمة.
- تقديم مقترحات لتحسين فعالية السياسة التمويلية الزراعية

I.4. - أهمية البحث :

يمكن أن نحدد أهمية هذا البحث من خلال:

- ❖ أهمية التمويل الزراعي في كونه عاملا أساسيا يسهم في رفع مستوى الإنتاج كما ونوعا، و تزداد هذه الأهمية بتعاظم الدور الذي يجب أن تلعبه الزراعة باعتبارها قطاعا استراتيجيا عاليا يعول عليه لتنويع الاقتصاد الوطني ،وتجاوز تحدي كلا من الأمن الغذائي والتغيرات المناخية.
- ❖ أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني عموما ،والقطاع الزراعي خصوصا تماشيا مع التغيرات التي تشهدها الزراعة ،والتي تتطلب مزيدا من التمويل.

I.5. - الدراسات السابقة :

تناولت عديد الدراسات موضوع تمويل القطاع الزراعي في الجزائر، ونستعرض فيما يلي أبرزها صلة بمتغيرات هذا البحث

I.5. 1. دراسة (Samia Akli (2023 ، "Le défi du financement public de l'agriculture en Algérie

:مجلةSTRATEGIA ، المجلد10 ،العدد 02 ،الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل ميزانية التجهيز العمومي المخصصة لقطاعي الفلاحة والموارد المائية في الجزائر (2000-2022) . وأظهرت النتائج أنه رغم الجهود المالية المعتبرة، إلا أن هناك خللاً في التوجيه ؛حيث استحوذ قطاع الري وتأمين مياه الشرب على النسبة الأكبر من الميزانية، بينما بقي التمويل الموجه لتجهيز المستثمرات الفلاحية ودعم الإنتاج ضعيفاً مقارنة بدعم الاستهلاك. خلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء تعديلات هيكلية لرفع قدرة القطاع على امتصاص الميزانيات وتطوير أنظمة الري لضمان الأمن الغذائي.(Akli, 2023, pp. 9-26)

I.5. 2. دراسة :BADRANI S et al (2021)

"La bonification du crédit favorise-t-elle réellement le financement des exploitations agricoles ?" :

Cahiers Agricultures ،

تناولت الدراسة أثر قرض "التحدي" المدعوم بالكامل على تمويل المزارع بولاية الأغواط ،وتبين أن سياسة دعم الفائدة لم تحقق الأهداف المرجوة في تحسين الوصول للقرض البنكي. وأرجعت الدراسة ذلك إلى حالة"عدم تماثل المعلومات" وحذر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي فرض شروطاً تعجيزية (ضمانات صعبة ومساهمة شخصية تصل لـ 50%) لتفادي مخاطر عدم التسديد. وأثبتت النتائج أن العوائق الإجرائية والبيروقراطية حالت دون استفادة غالبية الفلاحين من هذا الامتياز المالي

ا. 3.5دراسة غاتي يمينة (2022)

اثر القروض البنكية على تنمية الانتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2018/2006

تطرقت هذه الدراسة الى قياس اثر القروض البنكية على تنمية الانتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (2006-2018).

وقد ابرزت نتائج الدراسة التأثير الالغائي للقروض الفلاحية المستحدثة على تنمية الانتاج الفلاحي وزيادته.وأوصت الباحثة بتوسيع القاعدة الاقراضية والتمويلية للقطاع الفلاحي وتغطية الفجوة التمويلية للفلاحين..

I.5.4دراسة بن زايد والعمراوي (2022).

بعنوان "دور القروض الزراعية المدعومة في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر " دراسة تقييمية لعينة من الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق". هدفت إلى قياس مساهمة قرض الرفيق الموسمي في الرفع من حجم الإنتاج الزراعي وتجاوز صعوبة التمويل الذاتي. وتوصلت إلى أن قرض الرفيق ساهم فعلياً في زيادة المساحات المزروعة وتأمين المدخلات الأساسية كالبذور والأسمدة، إلا أن البيروقراطية .الإدارية وتأخر صرف القرض عن المواعيد الفلاحية المناسبة شكلا عائقاً كبيراً على نجاعته الميدانية.

تناولت الدراسات السابقة المذكورة إما نطاقاً جغرافياً محدداً أو صيغة تمويلية منفردة. وتتميز الدراسة الحالية بتقديم تقييم شامل على المستوى الكلي للسياسة التمويلية الزراعية في الجزائر عبر سلسلة زمنية ممتدة لربع قرن (2000-2024).

II - السياسة التمويلية الزراعية خلال الفترة(2000 -2014)

يمكن ان نميز بين القترة (2000-2007) و التي شهدت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم إعداده سنة 2000 ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الفترة الثانية التي شهدت تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي (2008-2014)

II - 1-: الالية المالية خلال الفترة (2000-2007)

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى تحسين مستوى الأمن الغذائي ،الذي يمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا ،وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني ،وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية ،من بذور و شتائل ،وكذلك الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستدامة ،وترقية المنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير (وزارة الفلاحة، 2000،ص72)

وقد كلف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ما بين سنة 2000 و2005 حوالي 217 مليار دينار إذ استفادت حوالي 348000 مستثمرة فلاحية من دعم الدولة ،وتم استحداث حوالي مليون منصب شغل. وتقوم آلية التمويل أساسا على:

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)**

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. وتبين حصيلة العمليات المدعمة من طرف السلطات العمومية خلال نفس الفترة المجهود المبذول لإنجاح البرامج ،حيث انه من اجمالي استثمار قدره 4 مليار اورو، شارك الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في تمويل الأنشطة الزراعية بمبلغ2,3 مليار اورو (Hadibi et autres ,2008 ;p03) ، وهو ما يمثل نسبة 58% أي ما يعادل مخصص 270 اورو للهكتار الواحد من المساحة الزراعية الصالحة S.A.U، وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم (01): حصيلة العمليات الممولة في إطار PNDA(2000-2005)

القيمة	استثمار إجمالي	دعم	قروض	التمويل الذاتي للمستثمر
المبلغ (اورو)	3984092841	2293215586	1279881146	410996109
النسبة (%)	100	58	32	10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على synthèse du Gredaal, 2005 كما ورد في

Hadibi,A (2008). Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest Algérie

وبالنظر إلى الأنشطة المدعمة حسب طبيعتها فان الزراعات الكبرى (16%) وزراعة الأشجار (15%) وكذلك الري (48%) قد مولت بـ 79% من الاستثمارات المحققة في إطار البرامج المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ،وهو ما يمثل 83% من الدعم المقدم للمستثمرات الفلاحية من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية . .

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FMUC) :** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة1998، وكان محل تدابير خاصة (منشور وزارةالفلاحة ، 2000،ص 79) تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية. .

- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:**

لعب الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) مع بداية الموسم الفلاحي(2000-2001) دورا أساسيا لإنجاح برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق منحه قروضا للمزارعين و كذلك القيام بمهمة التأمين الاقتصادي الزراعي الذي يشكل ضمانات لحصول المستفيدين من البرنامج على قروض من صناديق التعاضد الفلاحي (BADR infos , page0 7) .

❖ **القرض البنكي الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الوحيد الممول للعالم الزراعي والريفي في الجزائر، وكل العمليات المبادَر بها من طرف الدولة لصالح التنمية الريفية تمر عبر شبابيكه. و قد بلغ حجم استثماراته حوالي 400 مليار دينار جزائري (BADR infos ,page 11) . وقد أمضى بنك الفلاحة والتنمية الريفية اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 26 فيفري 2002 لتشجيع تحقيق عمليات الاستثمار لصالح المستغلين الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين في هذا القطاع ،فيما يخص:

- تطبيق المسارات التقنية لتكثيف الإنتاج الفلاحي.
- الاستثمارات في المزارع لتحديث المستثمرات.
- تثمين الإنتاج الفلاحي.

وتكون صيغة التمويل بالقرض المقيد أو المشروط (le crédit lié) (منشور وزارة الفلاحة، 2000،ص87) و هو قرض يسمح للفلاح ، أو لحامل مشروع استثمار ، مقبول من طرف اللجان التقنية للولاية ، و مستفيد من قرار

دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية للحصول على قرض مضمون في جزء منه من طرف الصندوق ، و تكون إجراءات منحه من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيطة و متلائمة مع خصائص الزراعة أما مدته فتتراوح بين 3 و 7 سنوات لتمويل الاستثمارات أما شروطه الأساسية فتتمثل في :

مردودية المشروع ،ملاءة المرقي ،التمويل الذاتي بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة من التكلفة الاجمالية للمشروع و يتم ذلك عن طريق المصالح الفلاحية بتقديم شهادة الخدمة المؤداة .

.II.2- السياسة التمويلية في اطار تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي (2008 -2014)

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على عقود نجاعة يتم اعدادها مع الولايات ،التي تخضع الدعم للفلاحين بالنتائج المحققة ،كما انها تركز على الشراكات العمومية الخاصة .P.P.P وتقوم هذه السياسة على محورين :

محور فلاحي ومحور ريفي ،وكل محور يتضمن مجموعة من البرامج والإجراءات ،وتكون متابعة وتنفيذ هذه البرامج وفقا لمعايير معينة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،2010،ص 1) و قد تم رصد مبلغ 1000 مليار د.ج لدعم التنمية الريفية من برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و الذي يعرف ببرنامج الاستثمارات العمومية ، بهدف تجسيد مختلف المخططات الموجهة سواء للمستثمرين العموميين أو الخواص وتعزيز منظومة الأمن الغذائي و تحسين متوسط نمو الإنتاج الفلاحي .

و بناءا على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تم اطلاق منتوج بنكي جديد هو قرض الرفيق R'fig بتاريخ 10 أوت 2008 و كذلك قرض التحدي Ettahadi(2011) .

II.2-1- تمويل الأنشطة الفلاحية بصيغ التمويل المستحدثة :

II.2-1-1- قرض الرفيق : R'fig

هو قرض موسمي مدعوم حيث تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة بمعدل 5.5 بالمائة ،ويمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،ويستفيد منه المزارعون والمربون على شكل فردي (قرض موسمي) أو على شكل تعاونيات أو مجمعات أو رابطات أو اتحادات (قرض فيدرالي) ،وكذلك المزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،د.ت).

II.2-1-2- قرض التحدي Le crédit Ettahadi:

هو قرض استثماري دخل حيز التنفيذ سنة 2011 ،يمنح من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية في اطار انشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية و غير المستغلة التابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة ،و يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري اذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل ،أما بين السنة السادسة و السابعة فيتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1 بالمائة عند السداد . (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، د.ت)

و قد عرف التمويل بقرض التحدي تطورا مهما ،إذ قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2013 بتمويل انجاز مخازن للقمح بقيمة 48 مليار دج من طرف المكتب الجزائري المهني للحبوب(OAIC) كما مول تربية الدواجن بقض بلغ 13 مليار دج للمستثمرين العموميين والخواص.اما تربية البقار فقد تم تمويلها بقروض مدعمة ب 05 مليار دج لوحدات انتاج الحليب. كما خصص البنك مبلغ 200 مليار دج لتمويل حوالي 20000 مستثمرة فلاحية جديدة تم احصاؤها في القطاع الفلاحي بقروض استثمارية. كما قام بتمويل المستثمرات الفلاحية الفردية والمشتركة والتي استفادت من عقود امتياز جديدة ،حسب القانون الجديد المسير للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.

II.2 .3-وضعية التمويل الفلاحي لسنة 2014 :

تميز نشاط سنة 2014 باستمرارية تكثيف أنشطة التمويل في قطاع الفلاحة. و يمكن معالجة وضعية التمويل الفلاحي الى غاية الى غاية 2014/09/30 من خلال تحليل القروض الكلاسيكية والقروض المدعمة من طرف الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي FNDIAوذلك من خلال محورين : محور دعم صندوق FNDIA، ومحور قرض بنك الفلاحة (F.A.P.A .2014 ,pp 1-15.D) لتمويل القطاع الفلاحي تمت دراسة القروض بأنواعها حسب طبيعة النشاط.

II.2-3-1-التمويل الكلاسيكي حسب طبيعة النشاط :

و نقصد به القروض التقليدية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خارج اطار الدعم الفلاحي بأنواعها الثلاثة قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل . و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

- **القروض قصيرة الاجل** حيث بلغ عدد المستفيدين منها 365 موزعين حسب طبيعة النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02) ، التمويل الكلاسيكي بالقروض قصيرة الأجل حسب طبيعة النشاط

: الوحدة: الف دج

طبيعة النشاط	العدد	قروض ممنوحة	قروض مستهلكة	قروض مسددة	قروضغير مسددة
الإنتاج الحيواني و وحدات الذبح	122	1834280	974694	176924	194698
الإنتاج النباتي	194	344997	233019	90939	134166
وحدات التحويل	25	696360	276474	157595	71424
الخدمات	15	541540	506976	62394	14110
الإجمالي	356	3417177	1991163	487906	414398

. المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية تمويل الانشطة الزراعية والصيد وتربية المائيات، بنك الفلاحة والتنمية الريفية. الجزائر 2014

نلاحظ من الجدول،أن عدد المستفيدين في فرع الإنتاج النباتي هو أكبر عدد ،ولكن من حيث حجم الائتمان قصير الأجل يأتي في المرتبة الأخيرة ،ويحتل المرتبة الأولى فرع الإنتاج الحيواني ووحدات الذبح بحجم1834280 ، وتمثل نسبة عدد السداد بحوالي 20 % ،في حين تمثل النسبة لفرع الإنتاج النباتي حوالي 57,58 % ،وهي نسبه مرتفعة وتعتبر من بين مشاكل الإقراض الزراعي.

❖ **القروض متوسطة الأجل :** بلغ عدد المستفيدين 2189 موزعين حسب طبيعة النشاط كما هو مبين في الجدول الاتي:

الجدول رقم (03) : التمويل الكلاسيكي بالقروض متوسطة الأجل حسب طبيعة النشاط

الوحدة :KDA

طبيعة النشاط	العدد	قروض ممنوحة	قروض مستهلكة	قروض مسددة	قروض غير مسددة
الإنتاج الحيواني و وحدات الذبح	1252	6662036	4743045	1940715	1502924
الإنتاج النباتي	711	883397	756510	354147	77677
وحدات التحويل	45	1921735	1356011	253424	206344
الخدمات	181	987946	877625	547946	49682
الإجمالي	2189	10455114	7733211	3096292	1836627

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية تمويل الانشطة الزراعية والصيد وتربية المائيات، بنك الفلاحة والتنمية الريفية. الجزائر، 2014

نلاحظ من الجدول ، أن فرع الإنتاج الحيواني و وحدات الذبح هو الأكبر عددا من حيث المستفيدين، ومن حيث حجم الائتمان متوسط الأجل، وهو ما يعكس أهمية الاستثمار في المزرعة من حيث تهيئه وتجهيز وتعمير الاصطبلات، وكذلك مراكز جمع الحليب وجامعي الحليب، لإعادة الاعتبار لشعبة الحليب.

❖ **القروض طويلة الاجل:**

بلغ عدد المستفيدين 1523 بإجمالي قروض ممنوحة بلغت 10850405 الف دج ،اما المستهلكة فبلغت 1323747 الف دج ،اما المشددة فهي بقيمة 27055 الف دج وغير المسددة بمبلغ 90225 الف دج، ويمثل عدد المستفيدين في فرع الانتاج النباتي اكبر عدد اذ بلغ 1495 مستفيدا أي بنسبة 98،16 بالمائة وهو ما يترجم مدى احتياج الفلاحين الى راس المال الثابت بشراء آلات الحصاد ،الجر ..الخ. واستفادتهم من القرض الإيجاري.

II.2-3-2-التمويل بالقروض المدعمة:

ونميز بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

❖ **قروض الاستغلال حسب طبيعة النشاط:**

بلغ اجمالي المستفيدين 147،موزعين على اربع انشطة فلاحية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04) .قروض الاستغلال بالثلاثي في السنة

طبيعة النشاط	عدد المستفيدين	دعم FNDIA	قرض بنك الفلاحة	الإجمالي
زراعة الحبوب	30	18179	00	18179
زراعة العلف	01	1347	00	1347
البطاطا	00	00	00	00
تربية الدواجن	01	448	00	448
عمليات أخرى	115	230745	00	230745
الإجمالي	147	250719	00	250719

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية تمويل الانشطة الزراعية والصيد وتربية المائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2014

نلاحظ من الجدول ان قروض الاستغلال بمبلغ 250719 ألف دج لا تمثل إلا مبلغ دعم الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي ،وان المستفيدين في إطار عمليات اخرى تمثل نسبة 92 بالمائة من حجم الائتمان قصير الاجل.

❖ **قروض الاستثمار حسب طبيعة النشاط.**

بلغ اجمالي المستفيدين 7969 ، بمبلغ اجمالي من القروض قدره 3879161 الف دج. وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم (05)قروض الاستثمار بالثلاثي حسب طبيعة النشاط

الوحدةKDA

الشعبة	عدد العمليات	مبلغ الدعم FNDIA	مبلغ القرض BADR	الإجمالي
السقي	4469	1452638	7919	1460557
زراعة الزيتون	414	53964	2300	56264
زراعة الكروم	1	408	0	408
زراعة الأشجار الأخرى	8	8669	16438	25107
زراعة الحوامض	51	9530	0	9530
زراعة النخيل	85	14910	0	14960
تربية الأبقار	438	174478	23968	198446
تربية الدواجن	9	39230	0	39230
الزراعة بالبيوت البلاستيكية	10	2205	513	2718
تربية النحل	305	86815	283	87098
صناعة.تحويل	0	0	0	0
المشاتل	0	0	0	0
معاصر الزيوت	2	6861	3924	10785
طاقة التبريد	10	110944	15840	126784
عمليات أخرى	2167	1100665	746609	1847274
الإجمالي	7969	30613667	817794	3879161

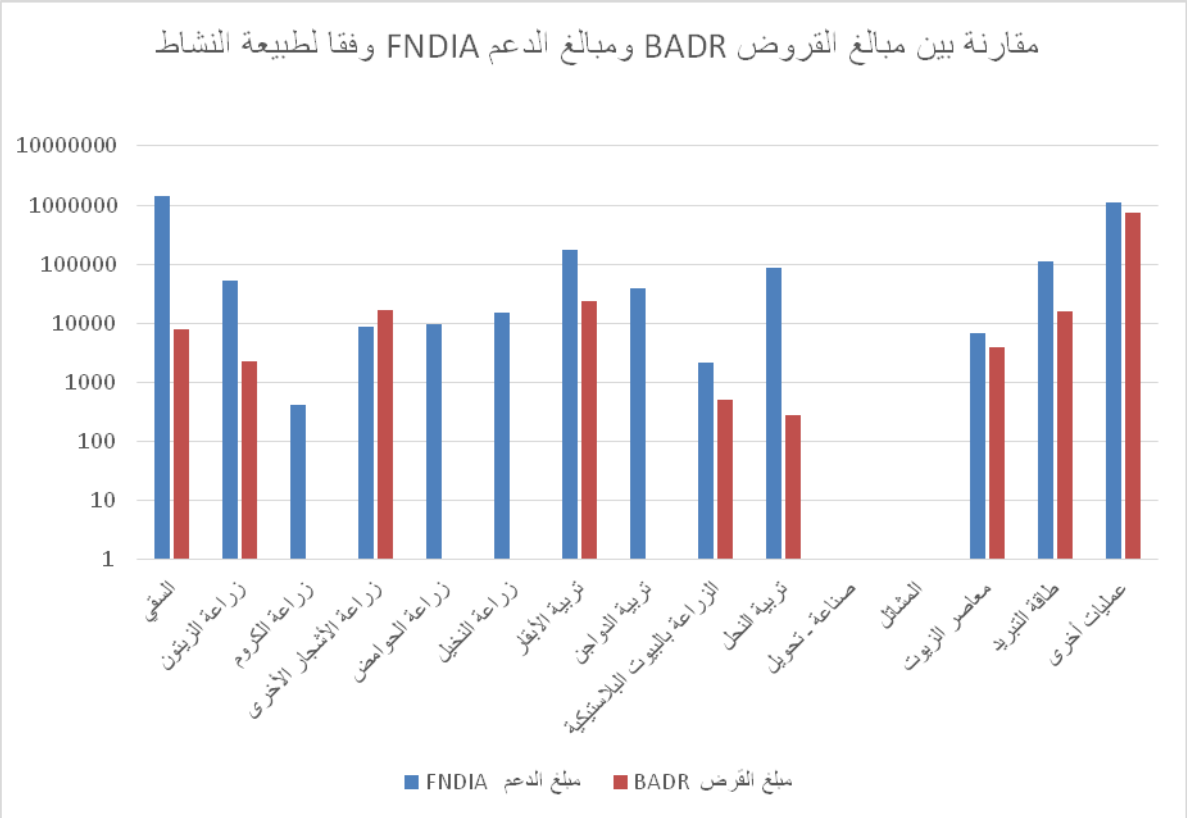
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية تمويل الانشطة الزراعية والصيد وتربية المائيات،بنك الفلاحة والتنمية الريفية. الجزائر، 2014

يبين الجدول رقم (5) أن مبلغ قروض الاستثمار المستهلكة لغاية 30 سبتمبر 2014 كان 3,879161000 دج، ومبلغ الجزء المدعم منه بلغ 3061367000 دج ،وهو ما يمثل 79% من القروض المستهلكة.

أما قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية فتمثل نسبه 21% من القروض ألمستهلكة كما نلاحظ أن أكبر عدد من المستفيدين من الدعم هو فلاحي شعبة الإنتاج النباتي إذ بلغ عددهم 4469 ، لتحسين نظام السقي في إطار

برنامج السقي بالأنظمة المقتصدة للماء. كما أن برنامج تنمية فرع الحليب وبرنامج تنمية زراعة الزيتون ، و برنامج تنمية التمور ،وتربيه النحل كلها برامج تضمنتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي ودعمتها الدولة.

نستنتج من الجدول أن مبلغ الدعم يفوق بكثير مبلغ القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما هو موضح في الرسم البياني التالي :



تمثيل بياني مقارن بين مبالغ القروض BADRو مبالغ الدعم FNDIA وفقا لطبيعة النشاط من اعداد الباحثة

III -السياسة التمويلية الزراعية خلال الفترة (2015 –2024) :

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث أزمات متراكمة بداية بأزمة البترول لسنة 2014 بالانخفاض الحاد لأسعار النفط ثم الأزمة البترولية لسنة 2019 وتزامنها مع الأزمة الصحية COVID 19. ان هذه الأزمات بينت مرة أخرى خطورة تبعية التمويل للمحروقات و بالنتيجة تخصيص أغلفة مالية أقل بكثير من البرامج التمويلية السابقة و كان ذلك في اطار مخطط فلاحة (2015-2019) و مخطط ورقة الطريق(2020-2024) .

III-1-السياسة التمويلية الزراعية في اطار مخطط "فلاحة " Plan filaha

استمرت الية التمويل القائمة على الدعم المالي المباشر لمختلف الشعب الفلاحية دون تمييز فيما يخص القروض والأسمدة ،اذ لعب قرض الرفيق وقرض التحدي دورا هاما في تزويد الفلاحين بالمواد اللازمة لشراء المعدات والمدخلات وتحسين الإنتاج والدخل. و قد بلغ عدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق 6000 سنة 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية ،2019) ، و ما تجدر الاشارة اليه انه تم اتخاذ إجراءات و تدابير من شأنها تسهيل الحصول على التمويل المناسب من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية . يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المخطط في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب ،مسحوق الحليب ،واللحوم الحمراء بحلول نهاية 2019. بزيادة المساحات المروية لتصل الى مليون هكتار بحلول العام 2019 عن طريق تحسين تقنيات الري وبناء ثلاثين سد إضافي بطاقة استيعاب 1.5 مليون متر مكعب ما بين 2015 و 2019 وكذلك بمنح الاستفادة من الأراضي في شكل عقود امتياز بالتركيز على الزراعة الصحراوية.

*** القروض البنكية الموجهة لتمويل قطاع الفلاحة وعلاقتها بالإنتاج خلال الفترة 2018/2015.**

ساهمت قروض الرفيق والتحدي في تحسين وزيادة النتاج الزراعي ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم :(6) القروض البنكية الموجهة لتمويل قطاع الفلاحة وعلاقتها بالانتاج خلال 2018/2015

السنة	قرض الرفيق (قروض قصيرة الأجل) مليار دج	قرض التحدي (قروض متوسطة وطويلة الأجل) مليار دج	الإنتاج الفلاحي (مليار دج)	نسبة الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
2015	35.50	16.87	1936.38	11.67
2016	24.15	11.48	2140.30	12.22
2017	22.74	8.79	2281.90	12.28
2018	24.99	7.393	2491.10	12.29

المصدر:بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك انخفاض تدريجي في مبلغ قرض الرفيق إذ انخفض من 35،50 مليار دج سنة 2015 الى 22،74 مليار دج سنة 2017 ،ويرجع ذلك الى السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسبب العجز الموازني العام الذي شهده الاقتصاد الجزائري جراء الانهيار الفجائي لأسعار النفط العالمية ولجوء الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي(غاتي،ص 60).أما بالنسبة لقرض التحدي فقد بلغت أكبر قيمة له 16،87 مليار دج سنة 2015 ،نظرا للطلب الكبير عليه خاصة بعد إعادة جدولة ديون معظم الفلاحين.غير أن

تراجعا ملحوظا سجل في سنوات (2016-2018) حيث بلغت أدنى قيمة له ،07،93 مليار دج سنة 2018.ويفسر هذا التراجع بتوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى تفضيل تمويل قطاعات اخرى على القطاع الزراعي نتيجة لانخفاض ايرادات الجباية البترولية سنة 2014.كما نلاحظ من الجدول ان نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة لم تشهد تطورا ملحوظا حيث لم يتجاوز متوسط معدل مساهمتها12.115 بالمائة ،وهذا يرجع الى قلة الاستثمارات الزراعية الممولة بالقروض المدعومة.

III-2-السياسة التمويلية الزراعية في اطار مخطط ورقة الطريق feuille de route

استندت استراتيجية القطاع الفلاحي للفترة (2020-2024) إلى خارطة طريق ترتكز على محورين أساسيين:

* محور تطوير الفروع الاستراتيجة من الحبوب اذ تم استشراف انتاج حوالي 7.1مليون طن من

الحبوب بحلول العام 2024 وكذلك الامر بالنسبة للخضر بتوقع انتاج 6 مليون طن من البطاطا و620الف طن من اللحوم الحمراء و4.8 مليار لترمن الحليب كما تم استهداف ز راعة النباتات الزيتية والسكرية باطلاق مشاريع لزراعة 3000هكتار خلال العام 2020 ببذور الكولزا (السلجم الزيتي)وتشجيع زراعة عباد الشمس ودعم زراعة الشمندر السكري والذرى خصوصا في الجنوب الجزائري .وهو ما يطلق عليها بالمشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي والتي تهدف الى ضمان الامن الغذائي والتقليل من الاستيراد .

*محور تشجيع ألاستثمار تمثل التحدي الرئيسي في تنظيم الاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية للعمل الاقتصادي بإنشاء ديوان تطوير الفلاحة الصحراوية(ODAS) لتسهيل مسار المستثمرين (الجريدة الرسمية ، 2020) ويتم توزيع العقار الفلاحي عبر المنصة الرقمية لODAS . وقد ركزت السياسة التمويلية في إطار ورقة الطريق للقطاع الفلاحي على توجيه الدعم المالي للمستثمرين الذين يحققون نتائج ملموسة في المحاصيل الاستراتيجية (الحبوب ،الحليب ،اللحوم) مع التركيز على تسهيل الحصول على القروض البنكية .

وقد شهد التمويل بقرض الرفيق وقرض التحدي تطورا ملحوظا من حيث المبالغ وعدد المستفيدين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7: تطورقروض الرفيق والتحدي للقطاع الزراعي خلال الفترة 2021 إلى 2024

السنة	قرض الرفيق(مليار دج)	قرض التحدي(مليار دج)	عدد المستفيدين

2021	59,5 مليار دج	-	16.000 فلاح
2022	205 مليار دج	54 مليار دج	182.766 فلاح
2023	330 مليار دج	206 مليار دج	199.600 فلاح
2024	-	221 مليار دج	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من الجدول بعد سنة 2020 ان التمويل الزراعي سجل قفزة نوعية إذ تضاعف حجم القروض الفلاحية خلال موسمين متتاليين مع توجه واضح نحو شعبة الحبوب دعما للأمن الغذائي وانفتاح متصاعد على الصيرفة الاسلامية وتمويل الاستثمار الزراعي طويل الاجل

كما تميزت السياسة التمويلية بتشجيع التمويل الإسلامي بفتح نوافذ مصرفية لتمويل العتاد والمعدات الفلاحية وكذلك بربط التمويل بالتأمين الفلاحي عبر تفعيل دور الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي لتغطية المخاطر الفلاحية خاصة المناخية لضمان استقرار مداخيل الفلاحين.

وقد توسع التمويل الفلاحي ليشمل بنوكا عمومية اخرى من بينها البنك الوطني الجزائري الذي طرح منتوجا بنكيا جديدا ممثلا بقرض الفلاحة.

قرض الفلاحة : وهو منتوج بنكي جديد تم اطلاقه من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) ا بتاريخ 05 ديسمبر 2023 بهدف تغطية الاحتياجات التمويلية للفلاحين والمربين كأشخاص او منظمين في تعاونيات وكذلك للشركات العامة في مجال تصنيع وتخزين او تثمين المنتجات الزراعية في شكل قروض استغلال و قروض استثمار ولكل قرض شروطه من حيث مجال التمويل ونسبة التمويل و المدة القصوى للقرض وفترة تأجيل السداد. ومعدل الفائدة (البنك الوطني الجزائري ،د.ت).

IV. تقييم السياسة التمويلية الزراعية:

تعتبر السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر أداة محورية في تجسيد مخططات التنمية الفلاحية والريفية منذ بداية الألفية الجارية لتحقيق هدفي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ووضعت هذه المخططات حسب تقلبات الإيرادات البترولية خصوصا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية

(2000- 2009)وتجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي .(PNRAR) .خلال هذه الفترة ،تم تخصيص ميزانية إجمالية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية قدرها 1284 مليار دينار جزائري (دج) . وقد وُزع هذا المبلغ بحيث كان الدعم المباشر للمستثمرات والمزارعين يقدر بـ 488 مليار دج، وهو أقل من المبلغ الموجه لحماية القدرة الشرائية للمستهلكين ،والذي قُدر بـ 495 مليار دج . أما باقي الغلاف المالي ،فقد وُزع بين نفقات تجهيز الهيئات العمومية ونفقات التسيير. أما بالنسبة للفترة اللاحقة (2010-2014) ،فقد رُصد مبلغ 100 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية بهدف تجسيد مختلف البرامج وإرساء اقتصاد حقيقي(Bessaoud, 2019, p 21) .

إن تخصيص هذه المبالغ الضخمة لإنعاش القطاع الزراعي كان نتيجة لليُسر المالي الناتج عن الارتفاع القياسي للأسعار العالمية للبترول، حيث تجاوز سعر البرميل الواحد 100 دولار أمريكي حتى منتصف عام 2014.

(Bessaoud,2019 ; p26).ان تبني السلطات العمومية لمجموعة متعاقبة من مخططات التنمية الفلاحية و الريفية لم يرافقها اجراء مشاورات واسعة النطاق خارج الدوائر الرسمية إلا في حدود معينة.اضافة الى ذلك الاحصائيات المشكوك فيها اذ لا يمكن ان يكون تسيير عقلاني في حالة استمرار الشكوك و الارتياب على مستوى الاحصائيات القطاعية . (العميري ،2015 ، ص 247)

في المحصلة، حققت الجهود المبذولة والرامية إلى تحقيق أهداف السياسة الزراعية عبر مخططات التنمية الفلاحية والريفية نتائج إيجابية، ولكنها تبقى دون مستوى التطلعات من حيث تحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة في الأوساط الريفية ،و يمكن رصد هذه النتائج الإيجابية الجزئية و التحديات التي تواجه القطاع الزراعي من خلال بعض المؤشرات النوعية والكمية التالية:

1.IV النتائج الإيجابية للسياسة التمويلية -

أ- **تحسن أداء بعض الشعب الزراعية الاستراتيجية:** شهدت بعض الشعب الاستراتيجية بفضل الدعم الموجه تحسنا ملحوظا في الانتاج ، غير أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل كالحبوب ،حيث بقيت فاتورة الاستيراد مرتفعة. ويظهر هذا التأثير جليا عند المقارنة بين المواسم ؛ ففي حين سجلت الجزائر إنتاجا قياسيا للحبوب بلغ 61.2 مليون قنطار في موسم (2008-2009) بفضل الظروف المناخية الملائمة والدعم الممنوح، انهار هذا الرقم إلى 34 مليون قنطار في موسم(2013-2014) بسبب الجفاف. وهو ما يؤكد أن التمويل وحده لا يلغي أثر التقلبات المناخية في غياب منظومة تامين فلاحي شاملة.

ب- **تحقيق مستويات مردودية عالية في المستثمرات الكبرى:** سجلت أعلى مستويات المردودية (بين 35 و70 قنطاراً بالهكتار) في المستثمرات المتوسطة والكبيرة، بفضل الالتزام بالمسار التقني والدعم الحكومي المستمر. وقد انعكس ذلك على نمو الإنتاج الذي قفز من 2.9% إلى 9.2% سنوياً خلال الفترة (2008-2013) (طالبي، 2017، ص195)

ج- **تطوير البنية التحتية الريفية:** تحقق تقدم ملحوظ في البنى التحتية شمل إنجاز حوالي 500 وحدة لتثمين المنتجات وتهيئة 26,000 مسلك زراعي و900 غرفة تبريد بطاقة استيعابية 1.5مليون متر مكعب (وزارة الفلاحة.والتنمية الريفية، 2014)

د- **توسيع الوصول إلى قرض الرفيق:** شهدت الفترة **(2020-2024)** توسعاً لافتاً في الوصول إلى قرض الرفيق ، إذ انتقل عدد المستفيدين من **6,000** فلاح سنة **2019** إلى أكثر من **199,000** مستفيداً بقيمة **330** مليار دج خلال الموسم **.(2023-2024)**، وهو مؤشر كمي دال على التوسع في منظومة الدعم

2.IVالمعوقات الهيكلية للسياسة التمويلية الزراعية

أ- **طبيعة العقار الفلاحي وعوائق الضمانات:** غياب وثائق الملكية الرسمية أو شيوع الأراضي الفلاحية يحرم نسبة كبيرة من الفلاحين للحصول على قروض الاستثمار من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.كما ان توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ، حيث تقل مساحة أغلب المستثمرات عن 5 هكتارات بالإضافة الى تشتتها ، مما يعيق تطبيق التقنيات الحديثة أو الاستفادة من مشاريع الري الكبرى بشكل فعال (غربي 2010 ،ص 287) . بالاضافة الى أن متوسط نصيب الفرد من الحيازات كمؤشر انخفض من 0،20 هكتار لكل ساكن من المساحة الصالحة للزراعة سنة 2000 إلى 0،17 هكتار سنة 2020 ،وهو ما يشكل تهديدا للأمن الغذائي.

ب- **البيروقراطية وبطء الإجراءات** : تستغرق دراسة ملفات القروض وصرف شرائحها فترات طويلة تتجاوز أحياناً المواسم الفلاحية الحساسة ،مما يفقد قرض الرفيق الموسمي نجاعته الميدانية. وقد أكدت دراسة بن زايد والعمراوي **(2022)** أن هذا التأخير يعد من أبرز أسباب تراجع فعالية القرض في المستثمرات المدروسة

ج- **ضعف التغطية التأمينية للمخاطر الفلاحية:** يحجم غالبية الفلاحين عن التوجه نحو صناديق التأمين الفلاحي مما يرفع من مخاطر عدم السداد ويعمق حذر البنوك حيث أن غياب التغطية التأمينية الشاملة يبقى عائقاً بنيوياً أمام توسيع التمويل

د- **ارتهان التمويل بتقلبات الجباية البترولية:** تتأثر الأغلفة المالية الموجهة لدعم فوائد القروض صعوداً وهبوطاً بوضعية الميزانية العامة وتقلبات العوائد النفطية،مما يهدد استدامة الاستثمار الفلاحي في فترات الأزمات الاقتصادية .وقد تجلى هذا بوضوح إثر انهيار أسعار النفط (2014 ، 2019).

هـ- ارتفاع نسبة عدم سداد القروض في الإنتاج النباتي: تشير بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى ارتفاع نسبة القروض غير المسددة في فرع الإنتاج النباتي مقارنة بنظيراتها في القروض متوسطة وطويلة الأجل ،ويرجع ذلك إلى عشوائية مسالك التوزيع وتذبذب الأسعار في مواسم الوفرة و غياب الدعم التسويقي .

V- الخاتمة

نستنتج من هذه الدراسة بأن السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر التي تم تبنيها في إطار المخططات التنموية كأداة حيوية لإنعاش القطاع ، قد أسهمت في تحقيق نتائج إيجابية جزئية في الإنتاجية ودعم بعض الشعب الاستراتيجية. ومع ذلك يظل تأثيرها الشامل محدودًا ولم يستطع تحقيق قفزة نوعية نحو الأمن الغذائي المستدام. لقد أكد التحليل وجود فجوة تمويلية هيكلية ، تنبع بالأساس من الاعتماد على اليُسر المالي النفطي و على محدودية الحصول على التمويل المصرفي و هذا راجع الى افتقار أغلب المزارعين الى سجلات محاسبية أو مستندات تثبت نشاطهم مما يجعلهم يمثلون مخاطرة بالنسبة للبنك،الى جانب ضعف الثقافة البنكية و مخاطر عدم السداد ،لذلك تبنى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – باعتباره البنك الممول للفلاحة و العالم الريفي منذ انشائه – استراتيجية من شأنها عقلنة توزيع القروض لتجنب المخاطر الإنتاجية و التسويقية التي يتسم بها النشاط الفلاحي ;و ذلك عبر تفضيل منح القروض قصيرة الأجل على حساب القروض متوسطة وطويلة الأجل.

إضافة الى ذلك فإن المخصصات المالية الحالية للزراعة لا تتناسب مع الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الزراعة مما يعيق تحقيق هدف الأمن الغذائي و التنمية المستدامة . و منه تبرز ضرورة إعادة النظر في السياسة التمويلية الزراعية الحالية.

V- 1 مخرجات اختبار الفرضيات.

الفرضية الفرعية الأولى — مقبولة جزئيا: أسهمت الآليات المستحدثة (قرض الرفيق وقرض التحدي) في إنعاش التمويل كميا ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد المستفيدين من 6000 مستفيدا سنة 2019 إلى أكثر من 199,000 مستفيداً خلال الموسم الفلاحي (2023-2024)بإجمالي غلاف مالي تجاوز 330 مليار دج . غير أن استمرار ارتباط الأغلفة المالية بالجباية البترولية أضعف استدامتها التشغيلية ،كما ثبت ذلك إبان انخفاض أسعار البترول سنتي 2014،2019

الفرضية الفرعية الثانية — مقبولة بشكل كامل: ثبت ميدانيا و احصائيا أن غياب العقود الرسمية وتشتت الحيازات وانعدام السجلات المحاسبية شكلت حواجز هيكلية منعت صغار الفلاحين من الاندماج في المنظومة المصرفية الرسمية.

الفرضية الرئيسية — مقبولة: تثبت المؤشرات المرصودة أن فعالية السياسة التمويلية الزراعية في الجزائر خلال الفترة **(2000-2024)** ظلت جزئية وانتقائية ؛منحصرةً في الشعب ذات الدعم المباشر والمستثمرات الكبرى ،في حين استمرت الفجوة الهيكلية بين شروط المنح المصرفي الصارمة و احتياجات المستثمرات الصغيرة التي تشكل النسيج الأكبر للفلاحة الجزائرية.

2.V نتائج البحث

تَوصّلت الدراسة إلى:

- ✓ محدودية الأثر الكلي للسياسة التمويلية : استخلصت الدراسة أن فعالية السياسة التمويلية ظلت وجزئية و انتقائية ؛حيث انحصرت آثارها الإيجابية في الشعب الزراعية الاستراتيجية التي تحظى بدعم مباشر من الدولة ،دون أن تمتد لتشمل كافة مكوّنات القطاع الزراعي بشكل متوازن.
- ✓ تبعية تمويل القطاع الزراعي للدعم العمومي : الذي يرتبط هو الاخر بتقلبات ايرادات الجباية البترولية .
- ✓ ان سياسة دعم أسعار الفائدة في صيغ التمويل المستحدثة في اطار سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي ممثلة بالقرض الموسمي الرفيق R'fig و القرض الاستثماري التحدي قد ساهمت في تحسين حصول المستثمرات الزراعية على القرض البنكي غير أن ذلك يبقى غير كاف لإدماج صغار الفلاحين في التمويل.
- ✓ بينت الدراسة ارتفاع نسبة عدم سداد القروض قصيرة الأجل في فرع الإنتاج النباتي مقارنة بنظيرتها في القروض متوسطة وطويلة الأجل مما يشكل عائقا رئيسيا للإفراض الزراعي

.

3.V. مقترحات البحث:

بناءا على نتائج البحث نوصي بما يلي:

- إصلاح السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) : إعادة النظر في المعايير الائتمانية الحالية لتشجيع القروض الاستثمارية (متوسطة وطويلة الأجل) ،مع استحداث نوافذ تمويلية خاصة (Micro-finance) بشروط ميسرة تتناسب مع طبيعة المستثمرات الصغيرة وتتجاوز عقبة الضمانات التقليدية.
- توجيه التمويل نحو الاستدامة : إعطاء الأولوية في المنح الائتماني لمشاريع "الزراعة الذكية " والمستدامة التي تعتمد على تكنولوجيات توفير المياه والطاقات المتجددة ، لمواجهة التحديات المناخية.
- التحول من سياسة دعم المدخلات إلى دعم المخرجات والإنتاجية ؛وذلك عبر تبني آليات تضمن تقليص الدعم الأفقي غير الموجه ،مقابل ضمان أسعار مرجعية (أدنى) للمنتجات الاستراتيجية كالقمح والحليب ،بما يكفل وصول الدعم لمستحقيه من المنتجين الفعليين
- . وضع آليات استماع دائمة وفعالة من طرف السلطات العمومية لإشراك الفلاحين والمهنيين في رسم السياسات القطاعية ،لضمان استجابة البرامج التمويلية للاحتياجات الميدانية الحقيقية.
- تحديث أداة الإحصاء ومضاعفة مراكز البحث و رقمنة القطاع.

4.V. آفاق البحث:

تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجالات مرتبطة بتنمية القطاع الزراعي والريفي في الجزائر، ومن أبرزها:

1. دراسة العلاقة بين التمويل والأمن الغذائي : إجراء دراسات كمية لتقييم الأثر المباشر للتمويل الموجه إلى شعب استراتيجية محددة (كالقمح والبقوليات) على تحقيق الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الاستيراد.
2. تحليل كفاءة المؤسسات المصرفية المتخصصة : دراسة معمقة للنظام المصرفي الوطني وتقييم مدى كفاءته في إدارة المخاطر الزراعية وتوفير منتجات مالية مبتكرة ومستدامة لصالح القطاع الفلاحي.

3.دراسة دور التمويل الأصغر والتشاركي : استكشاف إمكانية تطبيق وتوسيع آليات التمويل الأصغر (Microfinance) والتمويل التشاركي في الأوساط الريفية كبديل لتلبية الاحتياجات التمويلية للمستثمرات الصغيرة

VI- الإحـــالات والمراجـــع :

1.وزارة الفلاحة،2000،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،2010

3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،2010

4. وكالة الأنباء الجزائرية. (2019، 12 ديسمبر) .*حصيلة تمويلات قرض الرفيق لموسم 2018-2019* https://www.aps.dz

5.الجمهورية الجزائرية .**(2020)** .*المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية* .الجريدة الرسميةالعدد 56

6. غاتي، يمينة. (2022). أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018 . *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*،11 **(02)**، 48-70

7.الجمهورية الجزائرية .**(2020)** .*المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية* .الجريدة الرسمية ،العدد 56

8.وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2020 .(*خارطة طريق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية 2020-2024* .

https://madr.gov.dz

9.البنك الوطني الجزائري. (د.ت) .*قرض فلاحة* .مسترجع في 19 فبراير 2026 ،من https://www.bna.dz/

10.لعميري، عبد الحق(2015) . *عشرية الفرصة الأخيرة:الاقتصاد الجزائري..الازدهار أو الانهيار؟* .منشورات الشهاب.

11. طالبي رياض(2017) *دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،حالة الجزائر*. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف .01

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2014). حصيلة إنجازات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2000-2014. الجزائر: منشورات الوزارة.

13. فوزية غربي،2010،*الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي: حالة الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان.

المراجع باللغة الاجنبية.

1. HADIBI A , CHEKIRED-BOURAS FZ , MOUHOUCHE (2008) , *Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja ouest*, Université de Mostaganem.

2. Revue BADR infos. (2004, Juillet). *Revue BADR infos*, (35)

3. BADR.(2014). *Rapport sur le financement agricole et pèche au 30/09/2014*.

Direction du financement des activités agricoles, pèche et aquaculture.

4.Bessaoud, O., Pellissier, J.-P., Rolland, J.-P., & Khechimi, W. (2019). *Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie*. CIHEAM.

5. OUBRAHAM F, & BEDRANI , S .(2021). La bonification du crédit favorise-t-elle réellement le financement des exploitations agricoles ? Cas de la wilaya de Laghouat. *Cahiers Agricultures*, 30(23), 1-8.